مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والسياسية
المجلد 35- 4- 2019: 160-179

Damascus University Journal
For The Economic And Political Sciences
Vol 35 -4-2019: 160-179

واقع السياسات الصناعية ودورها في تنمية قطاع الصناعة التحويلية في سورية

طارق حيدر، *فادي الخليل

* طالب دكتوراه- قسم الاقتصاد- كلية الاقتصاد- جامعة دمشق.

الملخص:

يعرض البحث واقع السياسة الصناعية والصناعة التحويلية في سورية، حيث يركز على مدى أهمية السياسات الصناعية والدور الذي تلعبه في تنمية قطاع الصناعة التحويلية في سورية، ويسعى البحث لدراسة وعرض أهم النتائج المتعلقة بواقع السياسات الصناعية وفاعليتها ودورها في تنمية قطاع الصناعة التحويلية في سورية، حيث اكتسبت السياسات الصناعية تأييداً واسعاً في السنوات الأخيرة باعتبارها مقاربة فعالة للتغلب على حالة فشل السوق، وينطلق البحث من فرضية أساسية وهي أن للسياسة الصناعية أثراً إيجابياً وأهمية كبيرة في تنمية قطاع الصناعة التحويلية في سورية، ويخلص البحث إلى عدة نتائج ومقترحات أهمها أنه بالرغم من الدور الذي لعبته السياسات الصناعية في تطوير قطاع الصناعة التحويلية في سورية فإن مساهمة هذا القطاع في الاقتصاد السوري لم ترقى الى المستوى الذي يتناسب مع أهمية هذا القطاع، مما يعكس ضرورة اتباع سياسة صناعية حديثة لتحديث قطاع الصناعة التحويلية في سورية والذي من شأنه الارتقاء بهذا القطاع إلى مستوى وكفاءة أعلى وقدرة تنافسية أكبر، وتبني سياسات صناعية خضراء وممارسات صديقة للبيئة وتوفير الدعم الفني اللازم للمؤسسات الصناعية الراغبة في تطوير منتجاتها واستخدام التقنيات والتكنولوجيا الحديثة.

الكلمات المفتاحية: السياسة الصناعية، الصناعة التحويلية، التنمية الصناعية.

تاريخ الايداع: 2022/10/23
تاريخ النشر: 2022/11/28

حقوق النشر: جامعة دمشق -سورية، يحتفظ المؤلفون بحقوق النشر بموجب **CC BY-NC-SA**

ISSN: 2789-8202 (online).
http://journal.damascusuniversity.edu.sy/index.php/index/index

The industrial policies and their role in the development of the manufacturing sector in Syria

Tarek Haidar* Fadi al Khalil

* PhD Student- Department of Economy- Faculty of Economy- Damascus University

Abstract:

The research presents the reality of industrial policy and manufacturing industry in Syria, as it focuses on the extent of The importance of industrial policies and the role they play in the development of the manufacturing sector in Syria, and the research seeks to study and present the most important results related to the reality of industrial policies, their effectiveness and their role in developing the manufacturing sector in Syria, industrial policies have gained wide support in recent years as an effective approach to overcoming the state of market failure, and the research stems from a basic premise that industrial policy has a positive impact and importance The research concludes with several results and proposals, the most important of which is that despite the role played by industrial policies in developing the manufacturing sector in Syria, the contribution of this sector to the Syrian economy did not reach the level that is commensurate with the importance of this sector, which It reflects the necessity of adopting a modern industrial policy to modernize the manufacturing sector in Syria, which would raise this sector to a higher level, efficiency and greater competitiveness, adopt green industrial policies and environmentally friendly practices, and provide the necessary technical support for industrial institutions wishing to develop their products and use modern technologies and technology.

Keywords: Industrial Policy, Manufacturing Industry, Industrial Development.

Received: 23/10/2022
Accepted: 28/11/2022

Copyright: Damascus University- Syria, The authors retain the copyright under
A **CC BY- NC-SA**

المقدمة:

اندفعت الكثير من الدول النامية إلى الاستثمار في القطاع الصناعي بحماس بالغ وخطى سريعة إيماناً منها بدوره الكبير في النمو الاقتصادي وفي إحداث تنمية اقتصادية واجتماعية، وعليه فقد وظفت مبالغ كبيرة في مشروعات صناعية عديدة ومتماثلة في معظم تلك الدول، واعتبر النشاط الصناعي الميدان الأساسي الأول الذي ترتكز فيه سياسات التنمية الاقتصادية في هذه الدول، وبالتالي السياسات الصناعية، حيث أن الصناعة قادرة على خلق فرص العمل، وتوظيف الفائض في الطاقات الإنتاجية، وللنشاط الصناعي قدرة كبيرة على نفاذ منتجاته، حيث لا مجال للشك بأن الطلب عليها مستقر أو متزايد لأنها ببساطة تعتبر مدخلات لقطاعات أخرى، وبالتالي لا توجد حدود لنمو الإنتاج الصناعي وتنوعه وتطوره، ويقوم الإنتاج الصناعي بتلبية الاحتياجات من السلع والمنتجات (السلع الوسيطة والرأسمالية)، وبالتالي فإنه يلعب دور كبير في الإنتاج لإحلال الواردات، كما أنه بمقدور النشاط الصناعي أن ينتج الكثير من السلع والمنتجات التي تشبع احتياجات السوق الخارجي، وبالتالي فالنشاط الصناعي له الفضل في حل مشكلة عجز الميزان التجاري وميزان المدفوعات. [1] إن الاستثمار في تطوير القطاع الصناعي يساعد على زيادة التراكم الرأسمالي، ومنه فإنه يلبي حاجات النمو في الدخل والناتج، كما أنه للقطاع الصناعي علاقة ترابط وتشابك فني كبير بالقطاعات الإنتاجية والخدمية الأخرى، ومعنى ذلك أن النمو الصناعي كفيل بتحفيز نمو القطاعات الإنتاجية والخدمية الأخرى.

مشكلة البحث:

اكتسبت السياسات الصناعية تأييداً واسعاً في السنوات الأخيرة باعتبارها مقاربة فعالة للتغلب على حالة فشل السوق، وأنه من خلال تسهيل الوصول إلى المعلومات وتعزيز الأطر القانونية والمؤسسية وبناء القدرات وتوسيع وتطوير البنى التحتية يمكن للحكومات أن توفر البيئة المطلوبة لتشجيع التنمية الصناعية وبالشكل الذي يدعم عملية النمو الاقتصادي، وإن الوضع الحالي لقطاع الصناعة التحويلية في سورية يدفعنا لطرح السؤال التالي: هل كان للسياسة الصناعية أثراً في قطاع الصناعة التحويلية في سورية، وما هي الاستراتيجية والسياسة الصناعية اللازمة للتحديث الصناعي والتي من شأنها الارتقاء بقطاع الصناعة التحويلية إلى مستوى وكفاءة أعلى وقدرة تنافسية أكبر؟

أهمية البحث:

تتجلى أهمية البحث في إبراز دور وأهمية السياسات الصناعية في تطوير قطاع الصناعة التحويلية، حيث يتمتع هذا القطاع بأهمية كبيرة في الاقتصاد وفي زيادة معدلات النمو الاقتصادي، فهو يشكل أحد الفروع الرئيسية للاقتصاد الحقيقي ومن خلال هذا القطاع يتم الحفاظ على النمو الاقتصادي وزيادة معدلاته. ونظراً لأهمية السياسات الصناعية والدور الذي تلعبه في تنمية القطاع الصناعي يسعى البحث لدراسة وعرض أهم النتائج المتعلقة بواقع السياسات الصناعية في سورية وفاعليتها ودورها في تنمية قطاع الصناعة التحويلية في سورية.

[1] حبيب، مطانيوس، (2005)، قراءة في القطاع الخاص الصناعي في سورية، جمعية العلوم الاقتصادية، دمشق.

فرضيات البحث:

ينطلق البحث من فرضية أساسية وهي أن للسياسة الصناعية أثراً إيجابياً وأهمية كبيرة في تنمية قطاع الصناعة التحويلية في سورية، كما أن اتباع سياسة صناعية حديثة يعد ضرورة لتحديث قطاع الصناعة التحويلية في سورية والذي من شأنه الارتقاء بهذا القطاع إلى مستوى وكفاءة أعلى وقدرة تنافسية أكبر.

منهج البحث:

يعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي للوقوف على المفاهيم وقراءة وتحليل البيانات التي تمكن الباحث من الحصول عليها.

الدراسات السابقة:

1. (د. أحمد صالح، 2017، السياسة الصناعية والتحول الهيكلي: مدخل للاستدامة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية، المجلد 33، العدد 2، سورية).

تناول هذا البحث دور السياسات الصناعية في رسم خارطة التحول الهيكلي ضمن إطار استراتيجية التنمية المستدامة، حيث عرض أهم المداخل النظرية لسياسات التحول الفعال والنقاشات الفكرية المطروحة مؤخراً عن الخيارات المتاحة لتحقيق التنمية الصناعية بالمفهوم الواسع وتحقيق التنوع الاقتصادي وأهمية تصميم استراتيجيات اللحاق وفقاً لتمايز شروط وحالة كل بلد، كما أبز دور الصناعة التحويلية بشكل خاص في عملية التغيير الهيكلي اعتماداً على تمكين القدرات والطاقات الإنتاجية، وأكد الباحث على أن كل من الابتكار، وخلق مجتمع التعلم، ودور الدولة الاستباقي، والتراكم الرأسمالي تعد من أهم العوامل لنجاح السياسة الصناعية، كما أشار البحث إلى ضرورة تكامل تلك السياسات مع السياسات الاقتصادية الكمية سواء في جانب الطلب أو العرض، وأوضح ضرورة مرونة البنى المؤسساتية لاستدامة عمل السياسات ككل.

2. **(أمين حواس، 2019، السياسة الصناعية من منظور الاقتصاد الهيكلي الجديد، مجلة بوادكس، جامعة ابن خلدون، المجلد 8، العدد 1، الجزائر).**

يقدم البحث اطار نظري موسع للسياسة الصناعية، حيث يعرض مبررات نظرية مختلفة للسياسة الصناعية ويقوم بمراجعة الأفكار المتأصلة في الفكر التنموي بعد ذلك، ويستعرض أهم المعالم النظرية لنهج الاقتصاد الهيكلي الجديد، ويقدم دليلاً عملياً لصياغة السياسات الصناعية في البلدان النامية، ويبين الباحث أنه بناء على نهج الاقتصاد الهيكلي الجديد يمكن إرجاع الأسباب المباشرة لحالات فشل السياسات الصناعية إلى عجز الحكومة التوصل إلى معايير جيدة لتحديد الصناعات الأعم والأنسب لهيكل ومستوى تنمية بلد ما، وبناء على ذلك يصل إلى نتيجة مفادها أنه يمكن للبلدان النامية أن تحقق النمو بشكل ديناميكي وتأمين حلقة فعالة من خلق فرص العمل، وخفض الفقر وتحقيق تنمية شاملة عبر تطوير قطاعات يتمتع فيها البلد بمزايا نسبية كامنة، وأنه يجب أن تتدخل الحكومة بنشاط للحد من تكاليف المعاملات في هذه القطاعات من خلال خلق مجموعة من الحوافز كالبنية التحتية الجيدة والمناخ الاستثماري الجاذب للاستثمار.

3. **(Alessio Terzi, Aneil Singh, &Monika Sherwood, 2022, Industrial Policy for the 21st Century "Lessons from the Past", European Commission, European Economy Discussion Papers 157, ISSN 2443-8022 "online").**

يبين الباحث أن الحاجة الملحة لتحقيق التنمية وتحقيق نجاح على الصعيد الوطني تؤدي إلى دعوات واسعة النطاق لمشاركة حكومية أكبر في الاقتصاد، بما في ذلك عن طريق السياسة الصناعية، وبعد مراجعة العديد من دراسات الحالة، يوضح أن جميع البلدان انخرطت تقريباً بشكل منهجي في شكل من أشكال السياسة الصناعية، وخاصة الاقتصادات الكبيرة مثل الولايات المتحدة والصين، على الرغم من نماذجها الاقتصادية شديدة الاختلاف، وينطبق الشيء نفسه على أوروبا سواء على المستوى الوطني أو من خلال سياسات الاتحاد الأوروبي، وبعد تحليل العديد من التجارب، يستخلص الباحث ستة دروس رئيسية في السياسة لإثراء المناقشات المستقبلية حول كيفية تشكيل سياسة صناعية ناجحة في السنوات القادمة والتخفيف من مخاطرها مع العمل في سياق التوترات الجيوسياسية.

أولاً– السياسة الصناعية في سورية ومبررات استخدامها:

بعد موجة المعارضة الشديدة لاستخدام السياسة الصناعية من بعض الأوساط، عادت السياسة الصناعية للظهور من جديد وذلك في أعقاب الأزمة المالية العالمية، حيث أدت الأزمة إلى إعادة النظر في الدور الاقتصادي الذي تلعبه الحكومات واكتسب التدخل الحكومي في الاقتصاد قدراً من الشرعية، ويتوقع أن يتعزز هذا التوجه حيث تم إنفاق المليارات من الدولارات لدعم تصنيع السيارة التي تعمل بالهيدروجين في الولايات المتحدة الأمريكية، وتقوم فرنسا باقتراض الملايين من اليورو لدعم ما تعتبره صناعات النمو، وهكذا تقوم اغلب بلدان العالم باستخدام السياسات الصناعية على نحو أو آخر ومن بينها الصين وسنغافورة والبرازيل وتشيلي وبريطانيا وغيرها[2]، حيث أنه يمكن للحكومات أن توفر البيئة المطلوبة لتشجيع التنمية الصناعية من خلال تسهيل الوصول إلى المعلومات وتعزيز الأطر القانونية والمؤسسية وبناء القدرات وتوسيع وتطوير البنى التحتية بالشكل الذي يدعم عملية النمو الاقتصادي. وهناك العديد من المبررات الاقتصادية التي تستخدم لتبني السياسة الصناعية وأهمها[3]:

1– أحد أهم المسوغات هي أن التدخل الحكومي استند إلى أن العامل المفقود في البلدان النامية هو رأس المال والتكنولوجيا والريادة والتي لا تظهر من خلال قوى السوق لوحدها، ولهذا فإن الحكومة تحتاج إلى وسائل عديدة لتحقيق النمو، حيث أن أسواق رأس المال غير الكاملة لا يمكن لها أن تولد ما يكفي من المدخرات أو توزيعها بشكل كفء دون أن يكون هناك شكل من أشكال التدخل في السوق[4].

2–إن وجود حالة فشل السوق تعيق وظيفة الأسواق الحرة وتمنع قدرة البلدان على تحقيق النمو الاقتصادي، ولهذا فأننا نحتاج في مثل هذه الحالة إلى تدخل الدولة للتغلب على فشل الأسواق واستخدام السياسة الصناعية، وهذا ما يعتبر بدوره مبرراً تقليدياً لاستخدام السياسة الصناعية.

[2] Line , Justin Yifu , Industrial Policy Comes Out of the Cold, 1 dec 2010, https://www.project-syndicate.org/commentary/industrial-policy-comes-out-of-the-cold

[3] Stiglitz, Joseph, Lin, Justin Yifu, Monga, Célestin, 2013, The Rejuvenation of Industrial Policy, World Bank, Policy Research Working Paper; No. 6628, p10-.12.

[4] Shapiro, Helen, (2007), Industrial policy and Growth, United Nations, Department of Economic and Social Affairs, Working Paper No. 53, p1.

3-تفضل البلدان النامية عادة سياسة التعامل مع الصناعات كبيرة الحجم الأمر الذي ينعكس سلبياً على الصناعات الصغيرة والمتوسطة. ولهذا إن تدخل الدولة هنا يمثل مجالاً من مجالات السياسة الصناعية التي يمكن أن تأخذ بعين الاعتبار تأثير مثل هذه السياسة على الصناعات المذكورة ضمن إطار عملية النمو الاقتصادي.

4-وأخيراً يشير بعض المنظرين الاقتصاديين إلى أن البلدان النامية تحتاج إلى دفعة قوية وإن تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية تتطلب تغييراً لان قوى السوق لوحدها لا يمكن أن تؤدي إلى إعادة توزيع الموارد نحو النشاط الصناعي من قطاعات الزراعة والمواد الخام، ولهذا يتطلب الأمر تغيير هيكل الحوافز لتحقيق هذا الهدف[5].

بدأ تغيير السياسة الصناعية في سورية خلال السبعينات بإتباع سياسة إحلال الواردات وهيمنة القطاع العام على الإنتاج الصناعي، وفي نهاية الثمانينات بدأت مسيرة التحرر الاقتصادي، وبدأ التوجه نحو سياسة تشجيع الصادرات في إطار سياسة الإصلاح الاقتصادي الهادفة لتحسين كفاءة تخصيص الموارد الإنتاجية وإزالة التشوهات الاقتصادية الناتجة عن سياسة إحلال الواردات، فقد قامت الحكومة بتخفيض القيود على عمليات الاستيراد والتصدير وتبسيط كافة الإجراءات المتعلقة بالإنتاج والتراخيص الصناعية وتطوير معدلات التعريفة الجمركية، وبالتالي استندت السياسة الصناعية إلى تأمين الاحتياجات الأساسية من قبل القطاعين العام والخاص، وعلى الرغم من ذلك ظلت سوريا تعاني من الكثير من القيود التي تعرقل نمو وتقدم القطاع الصناعي، وتضمنت القيود تعدد شروط منح التراخيص الصناعية، وارتفاع وتشتت التعريفة الجمركية، كما أدت القيود على القطع الأجنبي في سياق نظام تعدد أسعار الصرف وغياب نظام قابلية تحويل الحساب الجاري إلى ترسيخ هذه القيود وزيادة تكاليفها على الاقتصاد الوطني. ثم توجهت الحكومة خلال السنوات العشر التي سبقت الحرب، وفي سياق السياسة الصناعية القائمة على تشجيع الصادرات، نحو تحرير التجارة الخارجية تدريجياً، حيث ساعد على ذلك عملية الاندماج التدريجي بالاتفاقيات الإقليمية والعالمية والتركيز على الدور الذي تلعبه الصادرات في النمو الاقتصادي وزيادة معدلاته، وقد تم خلال هذه الفترة تخفيض التعريفة الجمركية وتخفيض الحواجز الجمركية والإدارية المتبقية من الفترة السابقة كتراخيص الاستيراد والتراخيص الصناعية ومحاولة إعادة هيكلة التعريفة الجمركية والنظام الضريبي، وقد أيضاً إلغاء بعض القيود على المدفوعات وتسهيل الحصول جزئياً على القطع الأجنبي لإجراء المعاملات الجارية ووضع قنوات لتسهيل تمويل المستوردات الصناعية، وإقامة مناطق حرة للتصنيع والتصدير[6]، وقد تم اتخاذ عدد من الإجراءات والتدابير وإصدار عدد من الأنظمة والقوانين بهدف تحسين بيئة العمل الصناعي وتعزيز القدرة التنافسية للصناعة السورية، وتحسين مناخ الاستثمار بشكل عام.

لقد ساعدت هذه السياسات في تنويع القاعدة الإنتاجية وزيادة الصادرات الصناعية إضافة إلى زيادة الاستثمارات الصناعية وبالتالي خلق فرص عمل جديدة، ويمكن تلخيص أهم السياسات وخطط العمل التي تم اعتمادها لهذه المرحلة[7]:

1) تحفيز الاستثمار في الصناعات التحويلية من خلال تحسين مناخ الاستثمار السوري المباشر والأجنبي بشكل متكامل.

[5] أبو شمالة، نواف، (2018)، الدور التنموي للسياسات الصناعية الحديثة في ضوء الممارسات الدولية الرائدة، المعهد العربي للتخطيط في الكويت، سلسلة دراسات تنموية، العدد 58، الكويت، ص 28.

[6] صندوق، عفيف، (2011)، تحرير التجارة الخارجية وأثره على معدل النمو الاقتصادي في سورية، مجلة جامعة تشرين، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، مجلد 33، العدد 5، ص44-45.

[7] تقرير تتبع التنفيذ، (2010)، وزارة الصناعة السورية، مديرية التحليل المالي.

2) تحديد المناطق والصناعات ذات الميزة التنافسية.

3) إنشاء دعم وتطوير الصناعات الكبرى والمتوسطة والصغرى التي تعتمد على التصدير والتجارة المتبادلة مع دول الجوار والدول الأخرى.

4) تنمية الصناعة الوطنية بكافة أشكالها (عام – خاص – مشترك – تعاوني).

5) تشجيع الشراكات ما بين القطاع الصناعي ومراكز البحث والجامعات لخدمة تطوير الصناعة السورية.

6) إعطاء الأولوية للصناعات القائمة على المواد الأولية المتوفرة محلياً.

وتجدر الإشارة إلى أن القطاع الصناعي في سورية قد شهد خلال السنوات العشر التي سبقت الحرب العديد من المعوقات، ولعل أهمها الترهل الإداري والتكنولوجيا المستخدمة التي أضحت لا تواكب التطورات العلمية الحاصلة في أنواع الصناعة المختلفة، مما انعكس على تكلفة ونوعية المنتج وبالتالي انخفض مستوى المنافسة، ثم جاءت الحرب بتداعياتها السلبية لتزيد من الأعباء التي تواجه قطاع الصناعة والتي أضحى أهمها المحافظة على الشركات القائمة وتأمين مستلزمات استمرارها في العمل والإنتاج وتأهيل الشركات المتضررة وإعداد الدراسات الاقتصادية والفنية للمشاريع الجديدة ووضع استراتيجية لمرحلة ما بعد الحرب، فبعد أن وصلت مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي إلى 8% في مرحلة ما قبل الحرب تدنى هذا المعدل إلى حوالي 1% خلال الحرب[8].

تواجه الصناعة السورية اليوم أزمة مركبة نتيجة تراكم مجموعة من نقاط الضعف التي كانت تعاني منها قبل الحرب والنتائج السلبية لتحرير التبادل التجاري ومحدودية نتائج الخطط الخمسية إضافة إلى آثار ومنعكسات الحرب الراهنة، وقد وضعت هذه الأزمة المركبة الصناعة السورية في وضع صعب للغاية بات يهدد وجودها ومستقبلها ما يتطلب اتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة لمعالجة آثار ونتائج هذه الأزمة بمجملها وبشكل شامل ومتكامل، والاستفادة منها كفرصة متاحة لإعادة هيكلة وتوطين الصناعة السورية وتحديثها. وبناءً على الدور الأساسي للقطاع الصناعي في الاقتصاد السوري وأهمية الصناعة اعتمدت سورية سياسة هادفة لتعزيز وحماية الصناعات السورية في ظل الحرب، حيث أنه نتيجة الحرب أضحت الحاجة ماسة لمراجعة السياسات الصناعية المعتمدة بهدف تطويرها لتحاكي الواقع الجديد الذي فرضته الظروف الأمنية التي تمر بها البلاد بحيث تتكيف تلك السياسات مع المتغيرات والمستجدات ذات التأثير المباشر بالعملية الإنتاجية والتسويقية والمالية والعمالية للحد منها والتخفيف ما أمكن من تأثيرها[9]، ويمكن تلخيص أهم السياسات والإجراءات الحكومية، وإن كانت متأخرة التي تم اعتمادها لمرحلة الحرب حسب وضع شركات ومؤسسات القطاع الصناعي[10]:

1) إعادة تأهيل وتشغيل الشركات المتضررة جزئياً من خلال الموارد الذاتية المتاحة والدعم الحكومي من خلال الخطط الإسعافية وإعطاء الأولوية للصناعات الواردة في بيان الحكومة (النسيجية – الدوائية – الهندسية – الغذائية – الكيميائية).

2) تأمين مستلزمات استمرار عمل الشركات العاملة في القطاع الصناعي والتي لم يلحق بها أضرار مباشرة نتيجة الأزمة وكانت أضرارها غير مباشرة.

3) تم اعتماد التشاركية مع القطاع الخاص لإعادة تأهيل الشركات التي تحتاج الى مبالغ مالية كبيرة، وخبرات فنية متميزة.

[8] تقرير تقييم الأداء، (2020)، وزارة الصناعة السورية، مديرية التحليل المالي.

[9] السياسات والإجراءات لمرحلة الأزمة / التكيف مع الأزمة، (2019)، وزارة الصناعة السورية، مديرية التحليل المالي.

[10] السياسات والإجراءات لمرحلة الأزمة / التكيف مع الأزمة، (2019)، وزارة الصناعة السورية، مديرية التحليل المالي.

4) إعادة جدولة القروض والإعفاء من الغرامات المتعلقة بالضرائب والتأمينات وتسهيل نقل المنشآت إلى المناطق الآمنة وتعويض المتضررين.

وقد تمثلت أهم أهداف هذه المرحلة بالتركيز على تعزيز القطاع العام والخاص لترميم القدرات الوطنية التصنيعية في مجال:

- الصناعات ذات الأولوية: وأهمها الصناعة صناعة النسيج والأقمشة والملابس وغيرها من الصناعات التي تعتمد على الزراعة للحصول على موادها الأولية كونها تعتمد على مواد أولوية متوفرة محلياً مما يشكل تكامل بين القطاع الزراعي والصناعي، وصناعة مواد البناء والاسمنت، والصناعة الدوائية والصناعة الهندسية.
- العمالة في المؤسسات والشركات الصناعية: حيث تم إعادة توزيع العمالة الفائضة والناجمة عن التدمير الكلي لعدد من الشركات والمؤسسات الصناعية والتي لا يتوقع تشغيلها خلال السنوات الخمس القادمة حيث تزيد رواتب هذه الشركات من أعباء القطاع الصناعي.

ولا تزال سورية في خضم عملية الاختيار بين السياسة الصناعية التقليدية والمستندة إلى التدخل حسب القطاعات والدور البارز للمشاريع الحكومية والمؤسسات التي تديرها الدولة من جهة، وبين سياسة أفقية للمشاريع من جهة أخرى حيث تلعب المؤسسات الحكومية دور الميسر للقطاع الخاص وتقوم بتوفير السلع العامة المطلوبة وتصويب أخطاء السوق بشكل مناسب، وإن هذا الوضع يعتبر بشكل عام من خصائص التحول التدريجي في سورية ونهج سياستها الصناعية بشكل خاص[11]. إن مدى انتقال السياسة الصناعية السورية من النهج الحالي إلى نهج أفقي بشكل أكبر والفترة الزمنية التي سيستغرقها ذلك يتحدد بالعديد من العوامل وأهمها:

- المصداقية/القدرة على تنفيذ إصلاحات اقتصادية عامة.
- القدرة والرغبة في التغلب على القيود السياسية الخارجية والداخلية.

وإلى جانب ذلك فإن التحولات السياسية والداخلية الجارية هي من أهم محددات السياسة الصناعية وفي حالة سورية يوجد عاملان يلعبان دوراً حاسماً هما العقوبات (المقاطعات) الخارجية، والمقاومة الداخلية للإصلاحات، حيث تسبب العقوبات والمقاطعات الخارجية المفروضة على سورية خسارة فوائد التحرر الاقتصادي فيها وتحسينات انتقائية للمناخ الاستثماري وذلك بسبب مشاكل السياسة الخارجية التي لم تحل حتى الآن بما في ذلك العقوبات الدولية المفروضة من قبل الولايات المتحدة والتي دفعت الشركات للامتناع عن الاستثمار في سورية وليس هناك شك بأن هذه العقوبات لا تتسبب في خسارة الاستثمار فقط لكن أيضاً خسارة فرص نقل التكنولوجيا وتنمية المهارات. كما أن الغياب المستمر لاستراتيجية شاملة تقوم بتحديد مهام القطاع العام الصناعي، وعدم إعادة هيكلة وزارة الصناعة لتلبية احتياجات اقتصاد السوق يشكل أحد نقاط الضعف الأساسية للسياسة الصناعية السورية.

ثانياً- تطور قطاع الصناعة التحويلية في سورية وأهم مؤشراته:

سعت سورية إلى حماية ودعم الإنتاج الصناعي المحلي نظراً لأهميته وللدور الكبير الذي يلعبه في الاقتصاد سواء من حيث تغطية الاحتياجات المحلية من جهة، أو مساهمته في زيادة الصادرات من جهة أخرى، وفي هذا المجال تم اتخاذ العديد من الإجراءات حيث تم فتح المجال أمام القطاع الخاص للترخيص والاستثمار في معظم الصناعات وتقديم التسهيلات اللازمة له من وغيرها من الإجراءات الهادفة إلى زيادة ودعم الإنتاج الصناعي المحلي، وحماية الصناعة الناشئة، وقد ساهم هذا في دخول عدد

[11] شحود، تاتيانا، (2011)، السياسة الصناعية السورية، معهد التنمية الألماني، ألمانيا، بون، ص 31.

كبير من المستثمرين إلى الصناعات التي كانت محصورة في القطاع العام الأمر الذي دعم هذه القطاعات ودعم معه سياسة التعددية الاقتصادية في القطاع الصناعي بصناعات جديدة، مما ساعد على توسيع تشكيلة المنتجات الصناعية السورية المعدة للتسويق المحلي أو التصدير الخارجي. لكن جاءت الحرب التي بدأت في منتصف آذار 2011 لتضيف العديد من الصعوبات والمعوقات التي تواجه مختلف قطاعات الاقتصاد السوري وفي مقدمتها قطاع الصناعة[12]، والتي كان لها العديد من الآثار والمنعكسات على قطاع الصناعة التحويلية، وفيما يلي عرض لتطور قطاع الصناعة التحويلية وأهم مؤشراته خلال الفترة (2000–2020).

1. الإنتاج والناتج:

الإنتاج وصافي الناتج المحلي في قطاع الصناعة التحويلية (القيمة: مليون ليرة سورية)

	الانتاج بالأسعار الثابتة			الناتج بالأسعار الثابتة		
العام	**التحويلية**	**الانتاج الاجمالي**	**%**	**التحويلية**	**الناتج الإجمالي**	**%**
2000	327,347	**1,557,800**	21	13,771	904,623	2
2001	348,314	**1,595,473**	22	32,548	938,939	3
2002	361,788	**1,715,594**	21	36,265	1,012,726	4
2003	356,510	**1,743,771**	20	34,368	1,018,709	3
2004	430,738	**1,862,044**	23	70,808	1,089,026	7
2005	469,580	**2,010,392**	23	70,327	1,156,714	6
2006	480,962	**2,097,883**	23	75,442	1,215,082	6
2007	507,583	**2,206,821**	23	91,849	1,284,035	7
2008	524,172	**2,285,909**	23	93,778	1,341,516	7
2009	551,243	**2,423,486**	23	101,026	1,420,830	7
2010	585,993	**2,529,714**	23	124,351	1,494,593	8
2011	518,218	**2,531,870**	20	78,631	1,537,192	5
2012	321,017	**1,982,609**	16	23,675	1,132,313	2
2013	184,418	**1,409,141**	13	7,033	834,511	1
2014	204,538	**1,403,030**	15	14,796	748,471	2
2015	238,444	**1,340,510**	18	23,466	717,187	3
2016	234,544	**1,280,999**	18	21,331	671,246	3
2017	258,744	**1,339,200**	19	29,501	666,391	4
2018	239,673	**1,406,586**	17	23,099	675,675	3
2019	255,649	**1,443,439**	18	18,933	683,923	3
2020	252,518	**1,440,521**	18	15,170	657,430	2

المصدر: إعداد الباحث، اعتماداً على بيانات المكتب المركزي للإحصاء.

[12] اللحام، فؤاد، (2017)، الصناعة السورية من الأزمة إلى التعافي والنهوض، المؤتمر الاقتصادي الأول لتجمع سورية الأم (نحو رؤية اقتصادية وطنية لسورية المستقبل)، دمشق، ص 8.

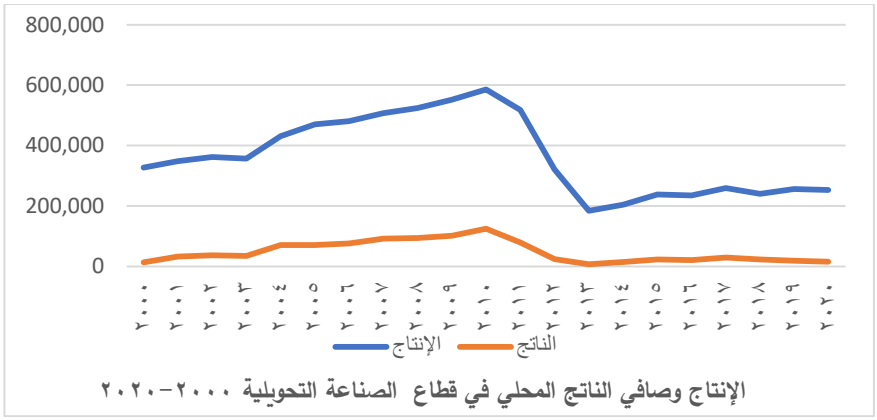

الإنتاج وصافي الناتج المحلي في قطاع الصناعة التحويلية ٢٠٠٠-٢٠٢٠

المصدر: إعداد الباحث، اعتماداً على بيانات المكتب المركزي للإحصاء.

يتبين من خلال الجدول والشكل السابقان التغير الحاصل في إنتاج قطاع الصناع التحويلية خلال الفترة (2000–2020)، ونسبة مساهمته في إجمالي انتاج الصناعة التحويلية، حيث يلاحظ التطور المستمر في إنتاج قطاع الصناعة التحويلية منذ بداية العام 2000 (327,347) مليون ليرة سورية حتى بلغ أعلى قيمة له في العام 2010 (585,993) مليون ليرة سورية بنسبة مساهمة قدرها(23%) في إجمالي الإنتاج، وفي العام 2011 بدء إنتاج لقطاع الصناعة التحويلية بالتناقص، حيث بلغت قيمته في العام 2012 (321,017) مليون ليرة سورية بنسبة انخفاض قدرها (45%) بالنسبة للعام 2010، ويرجع السبب في هذا الانخفاض إلى الحرب التي تتعرض لها سورية منذ العام 2011، وقد عاد انتاج قطاع الصناعة التحويلية للارتفاع منذ العام 2014 حتى بلغ في العام 2019 (255,649) مليون ليرة سورية، وفي العام 2020 (252,518) مليون ليرة سورية، وبالرغم من التطور المستمر في إنتاج قطاع الصناعة التحويلة فإن نسبة مساهمته في إجمالي الانتاج بقيت محصورة بما يقارب (20%) من هذا الإنتاج.

كما يتبين من خلال الجدول والشكل السابقان انخفاض نسبة مساهمة ناتج الصناعة التحويلية في إجمالي الناتج المحلي حيث أنها لن تتجاوز (8%) وإن ذلك لا يتناسب مع أهمية النشاط الصناعي في عملية النمو الاقتصادي، ولعل تفسير سبب التباين بين نسبة مساهمة الصناعة التحويلية بالناتج المحلي ونسبة المساهمة بالإنتاج المحلي الإجمالي التي تقارب خمس الإنتاج الإجمالي يعود إلى النسبة الكبيرة لقيمة مستلزمات الإنتاج في الصناعة التحويلية، مما يعكس قيمة مضافة متدنية لهذا القطاع.

2. الصادرات:

مساهمة الصناعة التحويلية في الصادرات (مليون ليرة سورية)

العام	صادرات الصناعة التحويلية	إجمالي الصادرات	نسبة المساهمة %
2000	48,421	216,190	22.4
2001	52,654	243,179	21.7
2002	68,018	301,553	22.6
2003	59,782	265,039	22.6
2004	75,402	346,166	21.8
2005	89,846	424,300	21.2
2006	235,369	505,012	46.6
2007	281,393	579,034	48.6
2008	384,820	707,798	54.4
2009	235,665	488,330	48.3
2010	240,003	569,064	42.2
2011	221,697	505,107	43.9
2012	111,538	196,452	56.8
2013	92,023	174,933	52.6
2014	78,048	175,795	44.4
2015	81,894	556,587	14.7
2016	184,713	1,089,894	16.9
2017	167,300	1,256,569	13.3
2018	566,473	1,047,662	54.1
2019	596,635	1,138,890	52.4
2020	1,368,259	2,308,106	59.3

المصدر: إعداد الباحث، اعتماداً على بيانات المكتب المركزي للإحصاء.

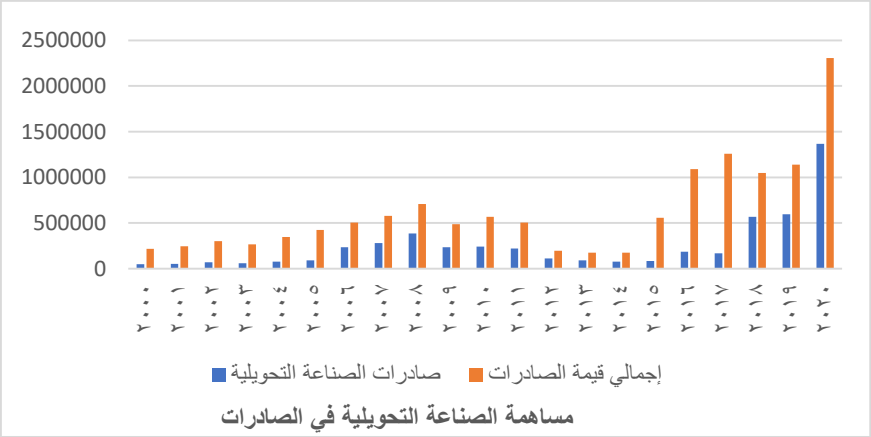

المصدر: إعداد الباحث، اعتماداً على بيانات المكتب المركزي للإحصاء.

توجهت سورية خلال السنوات العشر الأخيرة في التي سبقت الحرب، وفي سياق السياسة الصناعية القائمة على تشجيع الصادرات، نحو تحرير التجارة الخارجية تدريجياً، ولقد تم خلال هذه الفترة تخفيض التعريفة الجمركية وتخفيض الحواجز الجمركية والإدارية المتبقية من الفترة السابقة كتراخيص الاستيراد والتراخيص الصناعية ومحاولة إعادة هيكلة التعريفة الجمركية والنظام الضريبي، وقد

تم في هذه الفترة أيضاً وضع قنوات لتسهيل تمويل المستوردات الصناعية، وإقامة مناطق حرة للتصنيع والتصدير[13]. ومن خلال الشكل والجدول السابقان يمكن تحليل تطور صادرات الصناعة التحويلية ونسبة مساهمتها في إجمالي الصادرات خلال الفترة (2000–2020). حيث يلاحظ خلال الفترة 2000–2005 أن نسبة صادرات الصناعة التحويلية من إجمالي الصادرات حوالي 21%، ومنذ بداية العام 2006 أخذت بالارتفاع حتى وصلت إلى أقصى نسبة لها عام 2008، حيث حققت نسبة نمو لم تشهدها من قبل قدرت النسبة بـ 54% من إجمالي الصادرات، ويعزى سبب الارتفاع إلى السياسات الصناعية الداعمة للقطاع الصناعي والصادرات الصناعية في تلك الفترة (وبشكل خاص لقطاعي صناعة الغزل والنسيج والجلود و قطاع صناعة المنتجات الغذائية والمشروبات والتبغ)، والداعمة أيضاً للانفتاح الاقتصادي، ويلاحظ أنه منذ العام 2009 تراجعت نسبة الارتفاع حيث هبطت كل من الصادرات ونسبة مساهمة الصناعات التحويلية فيها فبلغت 48% للعام 2009 و 42% للعام 2010، ويرجع السبب إلى حدوث أزمة الركود الاقتصادي العالمية، وفي العام 2011 بدأ الانخفاض في إجمالي حجم الصادرات وبدأ معه حجم صادرات قطاع الصناعة التحويلية بالتناقص، حيث بلغت صادرات الصناعة التحويلية في العام 2014 أدنى قيمة لها (78048) مليون ليرة سورية بنسبة، ويرجع السبب في هذا الانخفاض إلى الحرب التي تتعرض لها سورية منذ العام 2011، وقد عادت صادرات قطاع الصناعة التحويلية للارتفاع منذ العام2015 حتى بلغ في العام2020 (1368259) مليون ليرة سورية، وبمساهمة بلغت حوالي 59% في إجمالي قيمة الصادرات.

3. الاستثمار والتشغيل:

الاستثمار والتشغيل في قطاع الصناعة التحويلية (2000–2019) (مليون ليرة سورية)

	قطاع خاص			قطاع عام	
العام	عدد المنشآت المنفذة	رأس المال المستثمر	فرص العمل	الاستثمارات	إجمالي عدد المشتغلون
2000	1441	9553	5524	6547	84854
2001	1345	10378	7536	6436	83070
2002	1732	11677	8265	5590	87357
2003	2047	12304	8690	8236	87108
2004	2705	14017	12547	6284	83963
2005	2965	16252	12204	7345	83370
2006	2251	22553	12457	7662	82591
2007	1653	31498	11284	3424	80964
2008	1685	49531	11806	3958	79796
2009	1476	25116	8989	5160	76257
2010	1409	22615	9053	5886	75307
2011	1057	31136	7981	3146	71297
2012	667	36075	6341	775	67532
2013	277	2622	1340	518	59663
2014	475	57283	2626	1667	55932
2015	570	9052	2903	2139	51062
2016	732	12210	5220	7365	45487
2017	771	25984	3728	6016	42837
2018	847	30384	4766	9121	43629
2019	1012	75202	4985	10592	43117
2020	1066	62628	4849	8984	39210

المصدر: إعداد الباحث، اعتماداً على بيانات هيئة الاستثمار السورية، ووزارة الصناعة.

[13] صندوق، عفيف، (2011)، تحرير التجارة الخارجية وأثره على معدل النمو الاقتصادي في سورية، مجلة جامعة تشرين، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، مجلد 33، العدد 5، ص44–45.

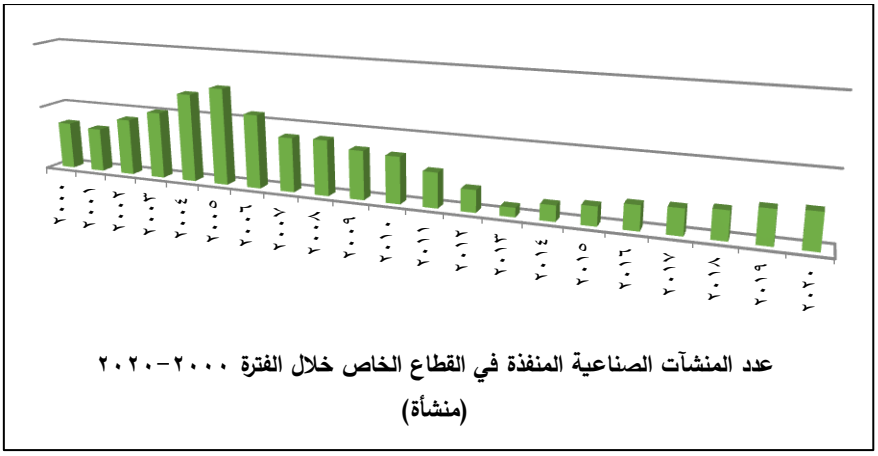

عدد المنشآت الصناعية المنفذة في القطاع الخاص خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٢٠ (منشأة)

المصدر: إعداد الباحث، اعتماداً على بيانات هيئة الاستثمار السورية، ووزارة الصناعة.

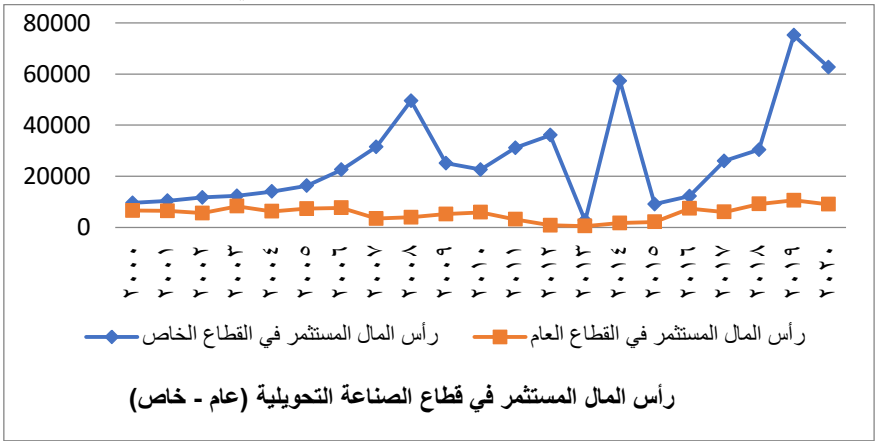

رأس المال المستثمر في قطاع الصناعة التحويلية (عام - خاص)

المصدر: إعداد الباحث، اعتماداً على بيانات هيئة الاستثمار السورية، ووزارة الصناعة.

يتبين من خلال الجدول والأشكال السابقة التغير الحاصل في عدد المشاريع الصناعية المنفذة وفق أحكام الرسوم التشريعي (47)، وقانون تنظيم الصناعة (21)، وقوانين تشجيع الاستثمار ورأس المال المستثمر فيها إضافة إلى فرص العمل التي أمنتها في القطاع الخاص كما يبين حجم الاستثمارات وعدد المشتغلون في القطاع العام، حيث بلغ عدد المشاريع المنفذة في القطاع الخاص أعلى قيمة له في عام 2005 (2965) مشروع برأس مال قدره (16252) مليون ليرة سورية و(12204) فرصة عمل، وفي عام 2013 وبسبب الظروف الراهنة التي تمر فيها البلاد انخفض عدد هذه المشاريع إلى أدنى مستوى له (277) مشروع برأس مال (2622) مليون ليرة سورية و(1340) فرصة عمل، ثم عاد عدد المنشآت المنفذة للارتفاع بشكل تدريجي منذ العام 2014 لكنه لم يتجاوز (1066) منشأة في العام 2020، ونلاحظ من خلال المقارنة بين قيمة الاستثمارات في كل من القطاعين الخاص والعام وجود تباين كبير بين القطاعين الخاص والعام، حيث بلغت إجمالي قيمة الاستثمارات في القطاع الخاص خلال الفترة 2000-2020 (568070) مليون ليرة سورية في حين لم تتجاوز قيمة الاستثمارات في القطاع العام التابع لوزارة الصناعة خلال الفترة 2000-2020 (116851) مليون ليرة سورية. ويلاحظ في قطاع الصناعة التحويلية الخاص ارتفاع نسبة المنشآت الخاصة الخاضعة لأحكام قانون تنظيم الصناعة (21) لعام 1958 والمرسوم التشريعي (47) لعام 1952 بسبب عدم الحاجة لرأس مال كبير واعتمادها على الخبرات المهنية، وهذا يشير إلى أن معظم المنشآت عائلية بالإضافة إلى السماح بتأسيس المشاريع الصناعية على

القانون (21) لعام 1958 بآلات مستعملة مستوردة مما زاد بإصدار التراخيص على هذا القانون وانخفاضها على قوانين الاستثمار التي تلزم بأن تكون الآلات جديدة ولا توجد فيها مزايا ضريبية كبيرة كما أن مستوى التجهيز الرأسمالي مقبول في منشآت قوانين تشجيع الاستثمار، وهذا يشكل عاملاً في رفع قدرتها التنافسية في السوق المحلية، كما ويعطيها القدرة على تصدير منتجاتها للأسواق الدولية. [14]

ثالثاً- محاور وأهداف السياسات الصناعية المقترحة لتنمية قطاع الصناعة التحويلية في سورية:

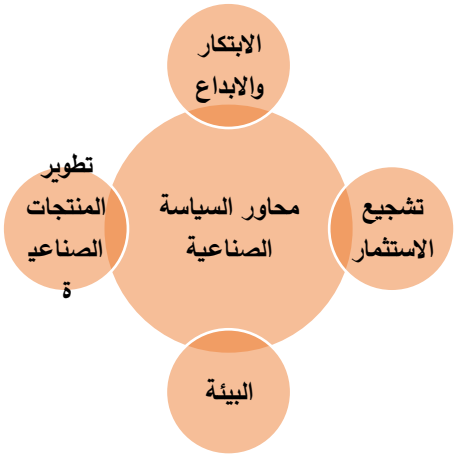

محاور السياسات الصناعية المقترحة لتنمية الصناعة التحويلية:

1. تشجيع الاستثمار:

يعتبر الاستثمار حجر الأساس في دعم عمليتي النمو والتنمية الاقتصادية، لما يمتلكه من أهمية خاصة تساهم في تطوير المجتمع في كافة المجالات، كما يعد أساساً لتطوير المؤسسات وذلك عن طريق الاستثمار الأمثل للموارد المادية والبشرية، ولتدعيم العملية الاستثمارية لابد من توافر عدد من العوامل يطلق عليها مناخ الاستثمار ويقصد به مجمل الأوضاع والظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والمؤسسية والقانونية التي يمكن أن تؤثر على قرار الاستثمار، وعلى فرص نجاح المشروع الاستثماري[15]، وبالتالي فإن السياسات الصناعية يجب أن تركز على هدفين رئيسيين لتشجيع الاستثمار:

أ) خلق المناخ الاستثماري الملائم لجذب الاستثمار: تلعب السياسات الصناعية دور محوري في خلق المناخ الاستثماري الملائم لجذب الاستثمار، وتمثل التغيرات في السياسات الصناعية وبخاصة درجة الانفتاح، والاستقرار الاقتصادي، مجموعة الحوافز الجيدة لأنها تعمل على تهيئة مناخ الاستثمار الكفيل بتحقيق النمو القابل للاستمرار وتنويع مصادر الدخل.

ب) العمل على ترويج الاستثمار بشكل يساهم في استقطاب دول واستثمارات ذات قيمة مضافة عالية ومولدة لفرص العمل: وذلك من خلال تبني أفضل المبادرات والوسائل الترويجية لجذب الاستثمارات من الدول المستهدفة وتشجيع واستقطاب الاستثمارات وتعزيز ثقة المستثمرين كموقع جذاب وتنافسي للاستثمار والتركيز على قطاعات اقتصادية ذات قيمة مضافة عالية ومولدة لفرص

[14] التقرير السنوي لنشاط القطاع الخاص، (2020)، وزارة الصناعة السورية، مديرية الاستثمار الصناعي.

[15] عبد العظيم، عادل، (2007)، اقتصاديات الاستثمار: النظريات والمحددات، المعهد العربي للتخطيط، جسر التنمية، العدد 67، الكويت، ص 5.

العمل[16]، وتحديد القطاعات الاقتصادية ذات الأولوية والقيمة المضافة العالية والمولدة لفرص العمل بما ينسجم مع رؤية السياسة الصناعية للقطاع الصناعي.

2. البيئة:

أ) تبني سياسات صناعية خضراء وممارسات صديقة للبيئة تعزز دخول المنتجات السورية للأسواق العالمية: حيث يتطلب الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر معرفة التنمية المستدامة بما تحتويه من مهارات وظيفية وأنظمة صحية جديدة، فالاستثمار في الطاقة النظيفة والزراعة والصناعة صديقة للبيئة، واتباع سياسة صناعية خضراء عناصر جوهرية لبناء اقتصاد أخضر والوصول إلى أهداف مقبولة عالميا لتقليص الفقر، وعلى سبيل المثال استثمار 2% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي في عشرة قطاعات رئيسية يمكن أن يبدأ مرحلة انتقالية نحو اقتصاد أخضر يمتاز بانخفاض الكربون وكفاءة الموارد[17]. وعليه فإن السياسة الصناعية الخضراء القائمة على توجيه الدعم للصناعات المحلية بهدف إعادة بنائها وتحويلها إلى صناعات خضراء، مما يساعد بدوره على الانتقال للاقتصاد الأخضر وتحقيق النمو الأخضر تعد من أهم متطلبات المرحلة القادمة في سورية وبشكل خاص إعادة الإعمار.

ب) توفير الدعم الفني اللازم للمؤسسات الصناعية الراغبة في تطوير واستخدام التقنيات النظيفة بيئياً وتوعيه القطاع الصناعي بأهمية الممارسات الصناعية الصديقة للبيئة والعمل على استحداث جائزة للتميز في الممارسات الصديقة للبيئة وذلك من خلال تعظيم دعم أنظمة الإدارة البيئية المتكاملة لدى الصناعيين لتوفير بيئة صحية للعاملين في المنشآت الصناعية وللمواطنين بشكل عام، ودعم منظومة التنمية المستدامة وادراج البعد البيئي في المشاريع الصناعية والتوسع في دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في مجال البيئة، وتبني سياسات مالية خضراء محفزة وداعمة للمنشآت الصناعية الصديقة للبيئة وزيادة وتطبيق العقوبات الموقعة ضد الانتهاكات والممارسات البيئية الخاطئة، والتركيز على الممارسات الصديقة للبيئة واستهداف قطاعات صناعية جديدة[18].

3. تطوير المنتجات الصناعية:

أ) تحديث منتجات الصناعة التحويلية بالاعتماد على أنظمة إدارة الجودة الشاملة: تعتبر الجودة الاهتمام الأول في الشركات الحديثة وهي البعد الأساسي من أبعاد الأداء الاستراتيجي الى جانب التكلفة الأدنى والمرونة والاعتمادية والسرعة، وبالتالي يجب أن تركز السياسة الصناعية على:

- اعتماد الرقابة الإحصائية على الجودة ووضع مواصفات الجودة واجراءات مطابقة المواصفات وأدوات ووسائل تحسين الجودة والجودة المرتكزة على الزبون.
- انشاء مراكز فنية متخصصة بالتعاون مع القطاع الخاص

ب) زيادة القيمة المضافة للمنتجات الصناعية من خلال تعزيز المكون التكنولوجي بحيث يتم توفير الدعم المالي والفني للشركات لزيادة قدرتها على اعتماد التكنولوجيا الحديثة وتطويرها، وتعزيز مبدأ العناقيد الصناعية وتحقيق الترابطات الصناعية.[19]

---

[16] تقرير الاستثمار السنوي الثالث عشر، (2021)، هيئة الاستثمار السورية، ص28.

[17] برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP)، (2011)، نحو اقتصاد أخضر: مسارات إلى التنمية المستدامة والقضاء على الفقر– مرجع لواضعي السياسات، www.unep.org/greeneconomy.

[18] UNIDO, (2011), UNIDO Green Industry: Policies for supporting Green Industry, Vienna international center.

[19] كنعان، عبد الغفور، (2011)، نحو استراتيجية صناعية رائدة لقطاع الصناعة التحويلية العربية، مجلة تكريت للعلوم الاقتصادية والإدارية، مجلد 7، العدد 21، ص 167 – 168.

4. الابتكار والابداع:

تحتل سياسات تشجيع الابتكار مكانة كبيرة في تطوير الاقتصادات بشكل عام وتطوير القطاع الصناعي بشكل خاص، حيث يضطلع تعزيز الابتكار بدور محوري في خطط التنمية واستراتيجياتها، فالابتكار أصبح أكثر مما مضى عاملاً أساسياً في الإنتاج والإنتاجية، وفي توفير فرص العمل الحقيقة، وفي تنويع الاقتصاد، وفي زيادة القيمة المضافة والأرباح وزيادة الدخل القومي، وفي توفير مقومات الدفاع والأمن الذاتيين، ويؤدي دور أساسي في معالجة المشاكل الاجتماعية الملحة كالفقر والبطالة[20]، وإن وضع سياسة لتشجيع الابتكار منسقة تنسيقاً جيداً، وبأهداف محددة بوضوح، مع وجود مؤسسات بذات المستوى، يعد وسيلة وضرورة لتطوير القطاع الصناعي في سورية، وذلك بهدف ما يلي:

أ) زيادة قدرة الشركات على الابتكار في عملياتها واعتماد التكنولوجيا وتطويرها من خلال توفير الدعم المالي والفني للشركات وذلك لزيادة تنافسيتها في السوق المحلي والعالمي، وذلك من خلال[21]:

- إنشاء صندوق لدعم تمويل التنمية الصناعية والتنافسية حيث يقوم هذا الصندوق بتمويل تطوير المشاريع الصناعية وتحديثها ضمن نسب معينة تتحملها الحكومة والصناعي المستفيد من الصندوق.
- رصد وتحديد الإمكانيات المتاحة من البرامج المعنية بالابتكار والإبداع ونشر شروط الاستفادة منها عبر قنوات الجامعات وغرف الصناعة وغرف التجارة والعمل على تبسيط الإجراءات الإدارية، ووضع آليات ربط تلك الإمكانيات مع حاضنات الأعمال.

ب) تنمية وتشجيع الابتكار لدعم عملية التنمية الصناعية: حيث يتطلب تشجيع الابتكار توفر إجراءات محددة يجري وضعها والتنسيق فيما بينها ضمن إطار العمل أو السياسة، ويمكن تصنيف هذه الإجراءات في أبواب تشريعية قانونية، ومالية، وبشرية، ومؤسسية[22].

النتائج:

1- تم اتخاذ عدد من الإجراءات والتدابير وإصدار عدد من الأنظمة والقوانين في إطار سياسة صناعية تهدف إلى تحسين بيئة العمل الصناعي وتعزيز القدرة التنافسية للصناعة السورية، وقد ساعدت هذه السياسات في تنويع القاعدة الإنتاجية وزيادة الصادرات الصناعية إضافة إلى زيادة الاستثمارات الصناعية وبالتالي خلق فرص عمل جديدة.

2- لعبت السياسات الصناعية دوراً مهماً في زيادة كل من الإنتاج والصادرات والاستثمار والتشغيل لقطاع الصناعة التحويلية في سورية، ولكن بالرغم من ذلك فإن مساهمة هذا القطاع في هذه العوامل لم ترقى الى المستوى الذي يتناسب مع أهمية هذا القطاع.

3- بالرغم من التطور المستمر في إنتاج قطاع الصناعة التحويلة فإن نسبة مساهمته في إجمالي الانتاج بقيت محصورة بما يقارب (20%) من هذا الإنتاج، كما نسبة مساهمته في إجمالي الناتج المحلي بقيت منخفضة حيث أنها لن تتجاوز (8%) مما يعكس قيمة مضافة متدنية لهذا القطاع، وإن ذلك لا يتناسب مع أهميته في عمليتي النمو والتنمية.

---

[20] المنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO)، (2015)، مقال بعنوان مؤشر الابتكار العالمي، http://www.wipo.int/pressroom/ar/articles/2015/article_0010.html

[21] عرقاوي، سامر ، حرزالله، فادي، (2020) الابتكار الإداري واستراتيجية ريادة الأعمال، مجلة جامعة فلسطين التقنية للأبحاث، ص53.

[22] Mazzucato, Mariana, 2016, From market fixing to market-creating: a new framework for innovation policy, Journal of Industry and Innovation(UK), Volume 23, Issue 2, p 140.

4- أحد نقاط الضعف الأساسية للسياسة الصناعية السورية الغياب المستمر لاستراتيجية شاملة تقوم بتحديد مهام القطاع العام الصناعي، وعدم إعادة هيكلة وزارة الصناعة لتلبية احتياجات اقتصاد السوق.

5- تواجه الصناعة السورية اليوم أزمة مركبة نتيجة تراكم مجموعة من نقاط الضعف التي كانت تعاني منها قبل الحرب والنتائج السلبية لتحرير التبادل التجاري ومحدودية نتائج الخطط الخمسية إضافة إلى آثار ومنعكسات الحرب الراهنة، وقد وضعت هذه الأزمة المركبة الصناعة السورية في وضع صعب للغاية بات يهدد وجودها ومستقبلها.

المقترحات:

1. يعد اتباع سياسة صناعية حديثة ضرورة لتحديث قطاع الصناعة التحويلية في سورية والذي من شأنه الارتقاء بهذا القطاع إلى مستوى وكفاءة أعلى وقدرة تنافسية أكبر.

2. نتيجة الحرب أضحت الحاجة ماسة لمراجعة السياسات الصناعية المعتمدة بهدف تطويرها لتحاكي الواقع الجديد الذي فرضته الظروف الأمنية التي تمر بها البلاد بحيث تتكيف تلك السياسات مع المتغيرات والمستجدات ذات التأثير المباشر بالعملية الإنتاجية والتسويقية والمالية والعمالية للحد منها والتخفيف ما أمكن من تأثيرها

3. تلعب السياسات الصناعية دور محوري في خلق المناخ الاستثماري الملائم لجذب الاستثمار، وتمثل التغيرات في السياسات الصناعية وبخاصة درجة الانفتاح، والاستقرار الاقتصادي، مجموعة الحوافز الجيدة لأنها تعمل على تهيئة مناخ الاستثمار الكفيل بتحقيق النمو القابل للاستمرار وتنويع مصادر الدخل.

4. تبني سياسات صناعية خضراء وممارسات صديقة للبيئة تعزز دخول المنتجات السورية للأسواق العالمية، وتوفير الدعم الفني اللازم للمؤسسات الصناعية الراغبة في تطوير واستخدام التقنيات النظيفة بيئياً وتوعيه القطاع الصناعي بأهمية الممارسات الصناعية الصديقة للبيئة.

5. تنمية وتشجيع الابتكار لدعم عملية التنمية الصناعية، والذي يتطلب توفر إجراءات محددة يجري وضعها والتنسيق فيما بينها ضمن إطار العمل أو السياسة، ويمكن تصنيف هذه الإجراءات في أبواب تشريعية قانونية، ومالية، وبشرية، ومؤسسية.

معلومات التمويل :

هذا البحث ممول من جامعة دمشق وفق رقم التمويل (501100020595).

المراجع باللغة العربية:

1. حبيب، مطانيوس، (2005)، قراءة في القطاع الخاص الصناعي في سورية، جمعية العلوم الاقتصادية، دمشق.
2. أبو شمالة، نواف، (2018)، الدور التنموي للسياسات الصناعية الحديثة في ضوء الممارسات الدولية الرائدة، المعهد العربي للتخطيط في الكويت، سلسلة دراسات تنموية، العدد 58، الكويت.
3. صندوق، عفيف، (2011)، تحرير التجارة الخارجية وأثره على معدل النمو الاقتصادي في سورية، مجلة جامعة تشرين، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، مجلد 33، العدد 5.
4. تقرير تتبع التنفيذ، (2010)، وزارة الصناعة السورية، مديرية التحليل المالي.
5. تقرير تقييم الأداء، (2020)، وزارة الصناعة السورية، مديرية التحليل المالي.
6. السياسات والإجراءات لمرحلة الأزمة / التكيف مع الأزمة، (2019)، وزارة الصناعة السورية، مديرية التحليل المالي.
7. شحود، تاتيانا، (2011)، السياسة الصناعية السورية، معهد التنمية الألماني، ألمانيا، بون.
8. اللحام، فؤاد، (2017)، الصناعة السورية من الأزمة إلى التعافي والنهوض، المؤتمر الاقتصادي الأول لتجمع سورية الأم (نحو رؤية اقتصادية وطنية لسورية المستقبل)، دمشق.
9. التقرير السنوي لنشاط القطاع الخاص، (2020)، وزارة الصناعة السورية، مديرية الاستثمار الصناعي.
10. عبد العظيم، عادل، (2007)، اقتصاديات الاستثمار: النظريات والمحددات، المعهد العربي للتخطيط، جسر التنمية، العدد 67، الكويت.
11. تقرير الاستثمار السنوي الثالث عشر، (2021)، هيئة الاستثمار السورية.
12. برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP)، (2011)، نحو اقتصاد أخضر: مسارات إلى التنمية المستدامة والقضاء على الفقر– مرجع لواضعي السياسات، www.unep.org/greeneconomy.
13. كنعان، عبد الغفور، (2011)، نحو استراتيجية صناعية رائدة لقطاع الصناعة التحويلية العربية، مجلة تكريت للعلوم الاقتصادية والإدارية، مجلد 7، العدد 21.
14. المنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO)، (2015)، مقال بعنوان مؤشر الابتكار العالمي، http://www.wipo.int/pressroom/ar/articles/2015/article_0010.html
15. عرقاوي، سامر، حرزالله، فادي، (2020) الابتكار الإداري واستراتيجية ريادة الأعمال، مجلة جامعة فلسطين التقنية للأبحاث.

المراجع باللغة الإنكليزية:

1. Line, Justin Yifu, Industrial Policy Comes Out of the Cold, 1 dec 2010, (https://www.project-syndicate.org/commentary/industrial-policy-comes-out-of-the-cold)
2. Mazzucato, Mariana, 2016, From market fixing to market-creating: a new framework for innovation policy, Journal of Industry and Innovation(UK), Volume 23, Issue 2.

3. Stiglitz, Joseph, Lin, Justin Yifu, Monga, Célestin, 2013, The Rejuvenation of Industrial Policy, World Bank, Policy Research Working Paper; No. 6628.

4. Shapiro, Helen, (2007), Industrial policy and Growth, United Nations, Department of Economic and Social Affairs, Working Paper No. 53.

5. UNIDO, 2011, UNIDO Green Industry: Policies for supporting Green Industry, Vienna international center.